



## الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط



### توصيات

#### لجنة الطاقة والبيئة والمياه

حول المواضيع التالية:

- 1- إنشاء حدائق وطنية تحت الماء كوسيلة للحفاظ على التنوع البيولوجي
- 2- حماية البيئة البحرية
- 3- إدارة النفايات في المناطق الساحلية على البحر الأبيض المتوسط

- مقرر التقرير الاول:

من إيطاليا : السيد لويجي رامبوني

- مقرر التقرير الثاني:

من البرلمان الأوروبي : السيدة أنطونيا بارفانوفافا  
من المغرب : السيد حامد نارجيس  
من النمسا : السيد شتيفان شينناخ

- مقرر التقرير الثالث:

من تركيا : السيد عاكف أكوس  
من كرواتيا : السيد نيفين ميمكا

## حول إنشاء حدائق وطنية تحت الماء كوسيلة للحفاظ على التنوع البيولوجي

- إذ تولي اعتباراً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حيث تحدّد حقوق البلدان وواجباتها في استخدام البحار والمحيطات، التي بدأ نفاذها في عام 1994 والتي وقّعت عليها حتى الآن 161 دولة؛
- إذ تولي اعتباراً إلى اتفاقية برشلونة حول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، كأداة قانونية وعمالنية لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل البحر الأبيض المتوسط، التي صدّقت عليها حتى الآن 23 دولة؛
- إذ تولي اعتباراً خاصاً إلى بروتوكول برشلونة المتعلق بمناطق الحماية الخاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط والبروتوكول الخاص بأنشطة ما وراء البحار؛
- إذ تولي اعتباراً إلى المبادئ التوجيهية الصادرة عن المفوضية الأوروبية في عام 2007 لتوسيع نطاق "طبيعة 2000" (Natura 2000) لتشمل البيئة البحرية؛
- إذ تولي اعتباراً إلى التوجيه الإطاري الإستراتيجي البحري الصادر عن المفوضية الأوروبية (2008/56/EC)؛
- إذ تولي اعتباراً إلى رسالة المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي وعنوانها "نحو سياسة بحرية متكاملة لإدارة أفضل في البحر الأبيض المتوسط" (COM (2009) 466 صيغة نهائية)؛
- إذ تولي اعتباراً إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، التي بدأ نفاذها في عام 1993 ووقّعت عليها حتى الآن 193 دولة، والتي صادقت، من جملة أمور، على الخطة الإستراتيجية لفترة 2010-2020 وخطة التنوع البيولوجي البحري والساحلي في مؤتمرها العاشر الذي انعقد في ناغويا في تشرين الأول/أكتوبر 2010 (CBD/COPX/2,29)؛
- إذ تولي اعتباراً إلى مسح الحياة البحرية، كمشروع أبحاث دولي في مجال عالم البحار، والذي نُشرت أولى نتائجه في تشرين الأول/أكتوبر 2010؛
- أ - إذ تقيّم أثر أنشطة الإنسان على البحر الأبيض المتوسط التي هي نسبياً أعلى مما هي عليه في بحار أخرى من العالم، وبما ان البحر الأبيض المتوسط حوض شبه مغلق مع نسبة متدنية من تجدد المياه فيه؛

ب- إذ تدرك أن عوامل كالتحضّر والضغط البشري، والتلوث بسبب النقل البري والبحري، وممارسات الصيد غير المشروعة والإفراط في صيد موارد بحرية بيولوجية متعددة، وحركة المرور البحري الكثيفة، واستغلال الموارد الجوفية بشكل مفرط وغير مراقب مراقبة كافية، وتغيّر المناخ التي تركت جميعاً أثراً متزايداً ومستداماً على فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط؛

ج- إذ تبقى نصب أعينها أن فقدان التنوع البيولوجي وتدهور البيئة البحرية يستلزمان تحمّل المسؤولية بشكل فوري في حالة اتخاذ تدابير عاجلة عند وقوع حوادث متصلة بنقل مواد خطيرة أو بأنشطة على سطح منصات الأوف شور، كما يستلزمان تدابير لمنع حوادث كهذه، وإذ أنها تؤثر مباشرة على مستقبل البحر الأبيض المتوسط في مجال النمو المتوسط والطويل الأمد؛

د- إذ تدرك أن المناطق البحرية المحمية والمحميات البحرية قد اعتُرف بها في اتفاقات دولية عدة ومن جانب الإتحاد الأوروبي على أنها أدوات أساسية في استراتيجية شاملة للحفاظ على البيئة البحرية وتهدف إلى استخدام مستدام لموارد البحر وإلى اتخاذ تدابير ضد فقدان التنوع الإحيائي؛

هـ- حيث أنه، في ما يتعلق بالحفاظ على مخزون السمك والتدييات البحرية، تُعتبر مناطق بيض السمك وتربيتها، وكذلك المناطق ذات التنوع العالي من الأجناس والمناطق الغنية بالنظم الإيكولوجية والنظم الإيكولوجية المعرضة للخطر على أنها من أكثر المناطق التي تحتاج إلى حماية قصوى عبر إنشاء محميات بحرية؛

و- حيث أن إنشاء المناطق المحمية البحرية والمحميات البحرية يصبّ في صلب مصلحة الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية التابعة للإتحاد من أجل المتوسط، وليس فقط الدول الساحلية؛

**لذلك، فإن لجنة الطاقة والبيئة والمياه التابعة للجمعية البرلمانية في الإتحاد من أجل المتوسط:**

1. تشدّد على الحاجة الملحة لاعتماد منهج لنظام إيكولوجي كأداة أساسية لإدارة متكاملة ومستدامة لأنشطة الإنسان مع استخدام موارد البحر الأبيض المتوسط؛

2. وتناشد كافة الدول الأطراف في قرارات ناغويا أن تلتزم بالتنفيذ الفوري للخطة الإستراتيجية لفترة 2010-2020 وللقرار الخاص بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي على الصعيد الوطني وعبر التعاون الدولي في البحر الأبيض المتوسط، لا سيما عبر تعزيز إدراج خدمات النظام الإيكولوجي في الميزانيات الوطنية؛

3. وتحثّ الدول الأعضاء التي اعتمدت التوجيه الإطاري الإستراتيجي البحري الصادر عن المفوضية الأوروبية (2008/56/EC) إلى أن تنفذ بشكل متسق وتعاوني التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية الضرورية لتحقيق "حالة بيئية جيدة" بحلول عام 2020؛

4. وتتمسك بنهج حيث يتعيّن على كل دولة ساحلية أن تنشئ مناطق حماية بيئية تتجاوز حدود مياهها الإقليمية، كما ينص على ذلك القانون الدولي، بغية جعل تشريعاتها الخاصة بالحماية البيئية منطبقة على مجالات متزايدة من البحر، وبالتالي ضمان حماية بيئية ملائمة واستخدام مستدام للموارد البيئية؛

5. وتعتبر أن التعاون الفعال بين الدول الساحلية والمجاورة ضروري من أجل التخطيط للمناطق البحرية المحمية والمحميات البحرية وإنشائها، والتي يمكن أيضا تقاسمها في المجالات التي حدّتها اتفاقية برشلونة؛

6. وتأمل أن تُقدّم مقترحات عملانية ملموسة من أجل إنشاء مناطق بحرية محمية في أعالي البحار، على أن تضع معايير التمويل والإدارة ذات الصلة، كي يتمّ النظر فيها في الاجتماع المقبل لاتفاقية برشلونة في تشرين الأول/أكتوبر 2011؛

7. وتحثّ الإتحاد من أجل المتوسط، بصفته الجهة التنفيذية للجمعية البرلمانية التابعة للإتحاد من أجل المتوسط، على دعم المشاريع السياسية والإقتصادية الهادفة إلى إنشاء مناطق بحرية محمية، وذلك عبر مواردها الخاصة وعبر التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص، وتحثّ الإتحاد الأوروبي على دعم هذه المشاريع ومساعدتها، أممية كانت أم دولية.

## حول حماية البيئة البحرية

- إذ تولي اعتباراً إلى اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في البحر الأبيض المتوسط ("اتفاقية برشلونة") والبروتوكولات الملحقة بها مثل البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (1995) والبروتوكول المتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (المعتمد في 2008)،
- إذ تولي اعتباراً إلى خطة العمل من أجل حماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة في المناطق الساحلية في المتوسط (MAP المرحلة الثالثة)،
- إذ تولي اعتباراً إلى الشراكة الإستراتيجية من أجل النظام الإيكولوجي البحري الكبير في المتوسط،
- إذ تولي اعتباراً إلى رسالة المفوضية الأوروبية بتاريخ 12 نيسان/أبريل 2005 وعنوانها "الذكرى العاشرة لقيام الشراكة الأوروبية المتوسطية: برنامج عمل لرفع التحديات في السنين الخمس المقبلة" ( 139 (2005) COM صيغة نهائية) ومبادرة "أفق 2020"،
- إذ تولي اعتباراً إلى رسالة المفوضية الأوروبية بتاريخ 5 أيلول/سبتمبر 2006 وعنوانها "وضع استراتيجية بيئية من أجل المتوسط" ( 475 (2006) COM صيغة نهائية)،
- إذ تولي اعتباراً إلى رسالة المفوضية الأوروبية بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر 2009 وعنوانها "نحو سياسة بحرية متكاملة لإدارة أفضل في المتوسط"،
- إذ تولي اعتباراً إلى المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن إنشاء مناطق محمية بحرية وساحلية في المتوسط وإدارتها في عام 2005،
- إذ تولي اعتباراً إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول وضع البيئة والتنمية في المتوسط الصادر في عام 2009،
- إذ تولي اعتباراً إلى اتفاقية التنوع البيولوجي،

أ. حيث أن البيئة البحرية في المتوسط تشكل إرثاً مشتركاً إقتصادياً وإجتماعياً وصحياً وثقافياً لكافة الدول المجاورة،

ب. حيث أن عوامل من صنع الإنسان قد أثرت على الأنماط العامة والإتجاهات الزمنية للتنوع البحري في المتوسط بدرجة متفاوتة، وحيث أن أكبر التهديدات في المنطقة هي فقدان الموئل، وتدهور البيئة والتلوث، والإفراط في استغلال الموارد البحرية، واجتياح الأجناس، وتغير المناخ،

### الإستعمال المكثف للبحر الأبيض المتوسط

ج. حيث أن الإستعمال المكثف أكثر فأكثر للبحر الأبيض المتوسط من قبل قطاعات كالشحن ومصايد الأسماك والطاقة والسياحة والبحوث مع ما يرافقها من تغير في المناخ قد ضاعفت من الضغوطات على البيئة البحرية،

د. حيث أن المتوسط يغطي 30% من إجمالي التجارة العالمية البحرية من وإلى أكثر من 450 مرفأ، ويشكل أيضاً ربع حركة النقل البحري للنفط في العالم، وحيث أن النقل المتصل بالسياحة هو أهم مصادر التأثير على البيئة،

ه. حيث أن المتوسط، بصفته "بحراً للنقل"، خاضع لحركة نقل كثيفة جداً مع خطر عال لارتطام السفن فيه، مما يؤدي إلى تلوث كثيف في مياهه مع تسرب كمية 100.000 إلى 150.000 طنناً من النفط سنوياً، وذلك ليس بسبب وقوع حوادث ناقلات نفط كبيرة بل من جراء الضخ غير المشروع والتسرب النفطي وقلة الاهتمام، وحيث أنه من الصعب تحديد سفينة "مسؤولة عن الذنب"، فتبقى أكثرية هذه الحوادث من دون عقاب،

و. حيث أن عوامل حرجة ذات صلة تتوافر من أجل إنشاء ما اقترحت تسميته بالمناطق البحرية الحساسة بشكل خاص في المتوسط والتي كانت المنظمة البحرية الدولية قد حدّتها، وحيث أنه حتى الآن لم يتم الاتفاق على إنشاء هذه المناطق،

ز. حيث أنه، بسبب الاستعمال الصناعي المتزايد للمتوسط، بلغت الضوضاء في البحر إلى نسب مقلقة وهناك مصادر متنوعة للضوضاء، بما فيها الشحن والتنقيب عن النفط والغاز وتسويقهما، واستخدام آلات التنقيب العائمة وأعمال البناء والأنشطة العسكرية قد أدت جميعاً إلى زيادة جذرية في مستوى الضوضاء، وإلى بعض أشكال الضوضاء في المحيطات قد تسبب حالات وفاة وإصابة خطيرة وانخفاض في الإنتاج تناسلي وتخدير وارتفاع في مدى تعرض الحيتان وغيرها من اللبونات البحرية والأسماك إلى الأمراض،

## التنوع البيولوجي

ح. حيث أن البحر الأبيض المتوسط، وهو موطن لسبع أثمان في المائة من كافة الأجناس البحرية المعروفة، فيما لا يمثل إلا 0.8% من إجمالي مساحة المحيطات على الكرة الأرضية، فهو يشكل منطقة بيئية مهمة لتنوع الحياة الفريد في مياهه ولعدد كبير من الأجناس المستوطنة ومساحات حساسة لتكاثر الأجناس الأوقيانوسية،

ط. حيث أنه، وفق آخر طبعة للقوائم الحمراء الصادرة عن الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، تبين بشكل عام على مستوى المتوسط أن 19% من الأجناس المتوسطة المعروفة معرضة للخطر في المتوسط أو في العالم و1% منها قد انقرض على المستوى الإقليمي،

ي. حيث أن البلدان المتوسطية قد صدّقت على اتفاقية التنوع البيولوجي ووافقت على القانون الذي يلزمها بتخفيض فقدان التنوع البيولوجي، كما التزمت بالوصول إلى هدف حماية لا يقل عن 10% لكل منطقة إيكولوجية بحلول 2020،

## الإفراط في الصيد

ك. حيث أن المناطق البحرية المحمية والمنظمة في المتوسط تغطي 97.410 كلم<sup>2</sup>، أو تقريباً حوالى 4% من مساحة المتوسط، باستثناء محمية اللبونات بيلاغوس Pelagos (مساحتها 87.500 كلم<sup>2</sup>)، تصل المساحة التي تغطي المناطق البحرية الساحلية المحمية إلى 9.910 كلم<sup>2</sup> فقط وهي 0.4% من إجمالي مساحة البحر الأبيض المتوسط،

ل. حيث أن صيد الأسماك يبقى من أهم مصادر كسب الرزق والموارد الغذائية، كما أنه يشكل قطاعاً إقتصادياً هاماً في مجمل منطقة المتوسط، وحيث أن الإفراط في صيد الأسماك وأساطيل مراكب الصيد شبه الصناعية قد أدت إلى استنفاد تدريجي لكثير من أبرز الأرصد السمكية في المنطقة،

م. حيث أنه بالرغم من الميل العام إلى حظر استخدام شبكات الصيد في كل مياه الإتحاد الأوروبي منذ عام 2002، إلا أنه لا تزال تُسجّل خروقات عديدة بسبب صعوبة الرصد والمراقبة، وبالتالي تقع كل عام الآلاف من الحيتان والدلافنة والفقمة وسلاحف البحر في شباكها وتلقى حتفها، وحتى

أن الأسماك اليافعة والصغيرة لا يمكن أن تفلت منها، مما يحول دون إعادة إحياء الأرصد السمكية،

ن. حيث أن أنشطة صيد الأسماك قد تزايدت في الأعوام الأخيرة، إذ زادت الكمية فيما تراجعت النوعية بشكل منتظم وأحياناً مقلق، واعتُبر الإفراط في صيد الأسماك مصدراً دائماً للإساءة إلى البيئة الساحلية والبحرية في المتوسط وأهم مصدر لفقدان الغذاء،

س. حيث أن كثيراً من الصيادين يحترمون قواعد الصيد من حيث حجم المصيد وعمره، إلا أن الصيد غير المشروع ومن دون تنظيم مع نشاط "الصيادين القراصنة" يبقى مستمراً،

ع. حيث أنه يُفترض بترك تربية الأسماك أن تعالج النقص في بعض أنواع الأسماك مثل سمكة التونا، غير أنها تزيد من حدة المشكلة بسبب التقاط الأسماك اليافعة غير الناضجة للتكاثر بعد وسجنها في هذه البيئة الإصطناعية، مما يؤدي إلى أنه لكل كيلوغرام واحد من التونا يلزم 20 كيلوغراماً من الصيد الجانبي كما أن برك التربية تلوث مناطق بحرية واسعة بالبراز وبقايا الأطعمة والمضادات الحيوية، وتزيد من خطر الأمراض بسبب البكتيريا والفيروسات،

## تغير المناخ

ف. حيث أن البيانات المحدودة المتاحة لا تزال تُبين أن تغير المناخ واضح في مستوى علو البحر، مع ارتفاع حرارة المياه في أعماق البحار أو على سواحل غربي حوض المتوسط (بحوالى درجة مئوية واحدة لمياه السواحل خلال السنين الثلاثين الماضية)،

## التلوث

ص. حيث أن المادة 4.1 من إتفاقية برشلونة تطلب من الدول المتعاقدة أن تمنع وتُبطل وتُحارب وتُزيل إلى أقصى حد ممكن التلوث في البحر الأبيض المتوسط وأن تحمي وتقوي البيئة البحرية في هذه المنطقة كي تساهم في تنميتها المستدامة،

ق. حيث أن النظام الإيكولوجي البري في المتوسط يتفاعل مع البيئة البحرية تفاعلاً كبيراً، وحيث أن حماية هذه النظم الإيكولوجية، مثل الأراضي الرطبة، قد تمّ تحديدها كعامل إيجابي في تخفيض أثر التلوث ذات المصدر البري في البيئة البحرية،



ر. حيث أن الإنبعاثات الصناعية والنفايات البلدية ومياه الصرف في المدن هي مسؤولة عن ما يناهز 80% من تلوث المياه في البحر الأبيض المتوسط، وحيث أن النفايات البحرية تؤثر بشكل خاص على مناطق أعالي البحار والسواحل في آن واحد،

ش. حيث أن بلدان المتوسط قد اعتمدت في حزيران/يونيو 2010 تدابير ملموسة جديدة ومهلا زمنية إلزامية للحد من أثر الكيماويات الخطرة والمبيدات الناشئة عن أنشطة صناعية وزراعية والمؤثرة على البيئة البحرية في المنطقة،

## السياحة

ت. حيث أن سواحل المتوسط هي مسكن لأكثر من 150 مليون نسمة ويتضاعف هذا الرقم خلال الموسم السياحي،

ث. حيث أن السياحة تمثل قطاعاً إقتصادياً حيوياً في كافة بلدان المتوسط وتلعب دوراً أساسياً في التخفيف من حدة الفقر وفي التنمية الإقتصادية في جنوبي المتوسط، وحيث أن التركيز الموسمي والمكاني يفاقم من حدة الآثار البيئية للسياحة الناجمة عن الترانزيت والإقامة خارج المنزل،

## التعاون الدولي

غ. حيث أنه في معظم دول المتوسط تُطبق كل سياسة قطاعية من جانب إدارتها، كما هي الحال في كل إتفاق دولي يحدّد قواعده الخاصة به، مما يجعل تقديم صورة عامة عن الآثار التراكمية للأنشطة البحرية هدفاً صعب التحقيق،

ض. حيث أن جزءاً كبيراً من المجال البحري في المتوسط مؤلف من أعالي البحار مما يُصعب على الدول الساحلية إمكانية التخطيط والتنظيم والمراقبة للأنشطة التي تؤثر مباشرة على مياهها الإقليمية وسواحلها،

**لذلك، فإن لجنة الطاقة والبيئة والمياه التابعة للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط**

**نحو تخفيض أثر أنشطة الإنسان على البيئة البحرية في المتوسط**

**الإستعمال المكثف للبحر الأبيض المتوسط**

8. تدعو الإتحاد من أجل المتوسط كي يعزز وضع سياسة متكاملة للنقل البحري في المنطقة، مع التركيز على مشاريع البنية التحتية للنقل التي تحول بشكل فعال دون ترك أي أثر سلبي على البيئة، وكي يولي اهتماماً خاصاً لجعل بناء البنى التحتية وتوسيعها وإدارتها جزءاً من التقييم المنهجي للآثار البيئية على الصعيدين المحلي والإقليمي،

9. تصرّح أن التلوث الناجم عن إفراغ النفط من السفن يجب مكافحته بضوابط أكثر صرامة وتشدّد، المعزّز بشكل خاص عبر التعاون المحسّن بواسطة شبكة المدّعين العامين في المتوسط وعبر تقوية تنفيذ تدابير المراقبة بين الدول المجاورة. على مراقبة كهذه أن تُكَمَّل بتحسين ظروف إرساء السفن، خاصة عبر تطوير إضافي لمرافق إعادة تدوير مياه الصابورة،

10. تلاحظ أن المتوسط، في ضوء كارثة خليج المكسيك في 2010، قد يعاني من عواقب وخيمة لا رجوع عنها، وفيما حماية المناطق البحرية الحساسة بشكل خاص في المتوسط، التي يُفترض إنشاؤها، لن تُنفذ إلا بعد تقييم شامل للمخاطر في منطقة المتوسط بكاملها وضمن مسؤولية السفن والمرافق،

## التنوع البيولوجي

11. تنظر إلى حماية البيئة البحرية كعامل للتنمية المستدامة في منطقة المتوسط،

12. تشجّع الأطراف المتعاقدة في إتفاقية التنوع البيولوجي على إنشاء مناطق حماية بحرية جديدة، مكمّلة لتلك القائمة ومساهمة في تحقيق أهداف التزاماتها، بدءاً بتحديد مجالات الأولوية،

- أوجه التآزر بين السياسات والإستراتيجيات القائمة وغيرها من الصكوك ذات الصلة ببلدان منطقة المتوسط، وكذلك الحاجة إلى وضع وتلاحم أدوات الإدارة والتنفيذ كي تضمن إلى أقصى حد ممكن الإتساق الضروري والتماشي الأكبر مع الأولويات المتصلة بالتنوع البيولوجي التي سبق تحديدها
- على كافة شواغل حماية التنوع البيولوجي وتدبيره أن تُدخل في كافة السياسات القطاعية والخطط الإنمائية ذات الصلة
- توفير المساعدة الملائمة في مجال الدعم المالي وبناء القدرات إلى كافة بلدان المنطقة من أجل تنفيذ تدابير الحفاظ على التنوع البيولوجي
- تعزيز الإتصالات والتنسيق والتعاون حول المناطق المحمية ضمن منطقة المتوسط
- على الجمهور الواسع أن يكون على علم كامل بالإنعكاسات الحقيقية لفقدان التنوع الإحيائي على حياته اليومية وأن يُشجع على الإلتزام بالحفاظ على التنوع البيولوجي عبر أنشطة متنوعة

- على الأبحاث في منطقة المتوسط أن تُركّز على تقييم الأوضاع والاتجاهات الكامنة في النظم الإيكولوجية المهدّدة التي تكمن وراء التخطيط للحفاظ على التنوع البيولوجي على الصعيدين الإقليمي والوطني
- توسيع مناهج الأبحاث لضمان إدماج العلوم الإجتماعية والإقتصاديات في الأبحاث حول التنوع الإحيائي

### الإفراط في صيد الأسماك

13. تشدّد على أن المادة 4.3 (هـ) من إتفاقية برشلونة تطالب الدول المتعاقدة بأن تُعزز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية فيها، آخذة في الحسبان حماية المناطق ذات الإهتمام البيئي وذات المناظر الطبيعية والإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية،

14. تشدّد- كما ورد في تقرير السيد رامبوني من إيطاليا حول إنشاء حدائق وطنية تحت الماء في المتوسط كوسيلة للحفاظ على التنوع البيولوجي- على منافع التنمية الموسّعة للمناطق البحرية المحمية، ليس فقط من حيث مكتسبات التنوع البيولوجي، بل أيضاً كوسيلة فعّالة لتعزيز استرجاع الأرصدة السمكية في المتوسط، وبالتالي المساهمة في صون مستدام لمصايد الأسماك في المنطقة،

### التلوث

15. ترخّب باعتماد الدول المتعاقدة مؤخراً لخطّة عمل المتوسط ذات الأهداف الإلزامية من أجل خفض وإزالة الكيمائيات البالية والمبيدات والملوّثات الناجمة عن أنشطة صناعية ناجمة عن مصادر برية وعن الزراعة، وتدعو إلى مراقبة وثيقة وإبلاغ عن التقدّم الذي أحرز في تحقيق هذه الأهداف بحلول 2019،

16. تشدّد على الحاجة إلى مزيد من التقييم والتقدير لفعالية معالجة النفايات وعملية إعادة التدوير مع الثغرات المحتملة فيها، بما في ذلك معالجة مياه صرف المجاري في كافة بلدان المتوسط، بغية الحد من التلوث ذات المصدر البري مثل النفايات البحرية وخاصة حطام البلاستيك،

17. توصي إنشاء أو تطوير إضافي للبرامج والسياسات المحلية في مجال حماية المناطق الساحلية، مع التطرّق بشكل شامل إلى كافة مصادر الملوّثات والأنشطة الملوثة في تلك المناطق وحماية النظم الإيكولوجية الساحلية في المتوسط مثل الغابات والأراضي الحرجية والأراضي الرطبة، مما يساهم بالتالي في تخفيض آثار تلوث البيئة البحرية ذات المصدر البري،

## حماية البيئة البحرية كعامل للتنمية المستدامة في منطقة المتوسط

18. تعتبر أن حماية البيئة البحرية في المتوسط وتخفيض الآثار السلبية لأنشطة الإنسان تساهم في تحسين البيئة بشكل عام وصحة السكان المحليين، ويجب أن تُعزز على أنها فائدة اجتماعية ومجتمعية،

## السياحة

19. تعتبر أن حماية البيئة البحرية في المتوسط وتعزيزها يمكن أن تشكل مكسباً لتنمية السياحة المستدامة في المنطقة، وبالتالي أن تخفض الآثار السلبية للسياحة الكثيفة وأن تُحدث الإستقرار في المناطق الساحلية،

- تساهم السياحة في الإفراط في استغلال الموارد المائية وفي تدهور النظم الإيكولوجية للمياه العذبة وتدميرها في المتوسط
- في القطاع السياحي، لا يزال هناك إمكانية كبيرة لتوفير المياه. يمكن أن يخفّض استهلاك المياه إلى نسبة تصل حتى 50% إذا أُتخذت التدابير الملائمة من جانب القطاع السياحي والحكومة والسياح الأفراد
- يمكن لمياه الشرب المتوافرة أن تكفي لتلبية الطلب على المياه أمام توقعات مضاعفة عدد السياح في المتوسط إذا أُتخذت تدابير توفير المياه الملائمة
- أدوات توفير المياه متوافرة وجاهزة للتركيب في المنشآت الجديدة وكذلك في المنشآت القديمة المجدّدة
- يمكن أن يشكل تركيب أدوات توفير المياه استثماراً من شأنه أن يدرّ منافع إقتصادية وبيئية على المدى الطويل
- على الحكومات أن تحبّذ ظروفاً تشريعية تنشئ الحوافز من أجل توفير المياه وتضمن وجود النظم الإيكولوجية للمياه العذبة
- على التنمية السياحية في المناطق الساحلية أن تتبع خطة لإدارة الأراضي تأخذ بعين الإعتبار الحفاظ على الأراضي الرطبة وحماية البيئة
- هناك أمثلة جيدة لخفض استهلاك المياه في المتوسط إلا أنه آن الأوان لبذل جهود مشتركة بغية تكرار هذه الأمثلة على نطاق أوسع
- الحفاظ على الأراضي الرطبة يعني أيضاً الحفاظ على إحدى الأماكن التي تستقطب قدوم السياح إليها

- يجب تعزيز كافة أنواع الطاقة المتجددة، لا سيما استخدام الطاقة الشمسية والطاقة الكهربائية الضوئية، في القطاع السياحي وفي البنى التحتية للتزود بالمياه (المائية الشمسية)
- على التبريد، خاصة بواسطة الطاقة الشمسية، كما تنص عليه خطط الطاقة الشمسية في المتوسط، أن يكون سائداً في المرافق السياحية والفنادق
- يقدّم الإستثمار في المرافق السياحية فرصة لتطبيق تدابير الطاقة المتجددة وغير المؤذية للبيئة في منطقة المتوسط على أنه مثل للتدابير التنظيمية الملائمة

## تغير المناخ

20. تدعو إلى إيلاء مزيد من الإهتمام لآثار تغير المناخ على البيئة البحرية في المتوسط وللحاجة إلى مضاعفة الجهود في مكافحتها، وبالتالي تخفيض آثارها السلبية على المدى الطويل مثل الفيضانات وارتفاع مستوى البحر وتدهور السواحل،
21. تشدد على أن للمتوسط إمكانيات هائلة لتوليد الطاقة من خلال استغلال مصادر كالرياح والشمس والتيارات والأمواج والكتلة الإحيائية وفعالية الطاقة.

## آليات ابتكارية للحوكمة والتعاون والتعبئة

### التعاون الدولي

22. تعتبر أن وضع سياسات سليمة وشاملة لخفض الأثر المباشر وغير المباشر لأنشطة الإنسان ذات أهمية بالغة وتدعو كافة الدول المتعاقدة في إتفاقية برشلونة إلى استكمال جهودها وتعزيزها بغية ملء الثغرات الحالية وتلبية أهداف خطة عمل المتوسط،
23. تطالب بمزيد من الرصد للآثار البيئية، بما في ذلك استعمال المياه ومعالجتها، الناجمة عن الأنشطة السياحية في بلدان المقصد، مما يمكن أن يغذي وضع مخططات للإدارة البيئية في المناطق السياحية، بما في ذلك وضع أحكام خاصة لمكافحة التلوث بسبب المسابح وأنشطة الملاحة السياحية،
24. تدعو إلى مزيد من التنسيق في ما بين كافة المؤسسات والمنظمات المعنية بإدارة مصايد الأسماك في منطقة المتوسط، بغية تعزيز استراتيجية شاملة ومتكاملة لمصايد الأسماك تركّز على

استعادة الأرصد السمكية والحفاظ على النظم الإيكولوجية المختلفة في المتوسط وعلى تعزيز التنوع البيولوجي،

25. تعترف بالحاجة إلى إدماج الشواغل البيئية في كافة مراحل السياسات الإنمائية والقطاعية، وبالحاجة إلى آليات ابتكارية للحوكمة والتعاون من أجل توطيد التنسيق في الإجراءات الهادفة إلى حماية البيئة البحرية التي يضطلع بها الإتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك إشراك أكبر لمنظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار،

26. تشدّد على القيمة المضافة لتبادل الممارسات الجيدة في كافة القطاعات السياساتية من أجل تخفيض الآثار السلبية لأنشطة الإنسان على البيئة البحرية للمتوسط، لاسيما مع إنشاء الشبكات المواضيعية لبناء القدرات في المؤسسات والهيئات الإدارية والجمعيات المحلية والإقليمية.

27. تسلّط الأضواء على الحاجة إلى مزيد من تطوير وتيسير الوصول إلى آليات التمويل بغية دعم المشاريع والبرامج والمبادرات السياسية التي تهدف إلى حماية البيئة البحرية في المتوسط،

28. توصي بتطوير حملات التوعية والتواصل في البلاد بغية إشراك الرأي العام وتعبئته بشكل أفضل في مبادرات حماية البيئة البحرية، وبالتالي دعم السلوك الفردي والحس بالمسؤولية أمام هذا الهدف،

29. تشدّد على الحاجة إلى التعاون الدولي مع هيكلية مشتركة ونظام تشغيلي من أجل تنسيق تدابير الطوارئ في حال وقوع حادث والحاجة إلى مزيد من الإستثمارات في تعزيز فرق حرس السواحل وتدريبها وتحديث معداتها وتزويدها بأحدث التكنولوجيات. على الضوابط أن تُبسّط، مثلا عبر استخدام سوانل المراقبة، والكشف عن التلوث بشكل أسرع ومكافحته،

30. تشير إلى أن المتوسط يُستعمل بشكل مشترك لذلك تبرز حاجة إلى وضع قواعد مشتركة وتوثيق التعاون الدولي؛ على سبيل المثال، ينبغي الإسراع في التصديق على الإتفاقات القائمة التي يمكنها أن تحسّن الوضع الحالي، كما ينبغي وضع مدونة قواعد دولية لحماية النظام الإيكولوجي في المتوسط،

31. تعتبر أن اتفاقية المناطق البحرية الحساسة بشكل خاص أو أي تدابير حمائية أخرى يجب أن تُعتمد من جانب الدول الواقعة على ضفاف المتوسط وأن يتمّ تدريب الجهات التي تتحمّل المسؤولية عن السفن والشحن. عندما يقوِّض طاقم سفينة ما أهداف إنشاء المناطق البحرية الحساسة بشكل

خاص عبر نقص في التفهم، لا يمكن ضمان فعالية مستدامة. لذلك يجب تنظيم حملة إعلامية مع إعطاء التعليمات لشركات الشحن والملاحين،

## تعزيز الوعي

32. تسلط الأضواء على الحاجة إلى مزيد من الأبحاث والدراسات من أجل تقييم واستباق ومعالجة آثار أنشطة الإنسان على البيئة البحرية في المتوسط بطريقة أفضل، وتشجع على جمع البيانات على الصعيد الإقليمي والخاصة بكل قطاع على حداء، مما قد يشكل جزءاً من مشروع لتقييم الآثار البيئية يضطلع به الإتحاد من أجل المتوسط،

33. تشير إلى أهمية الحملات المستهدفة لتعزيز الوعي لدى السكان، لاسيما في أوساط الشباب في المدارس والجامعات، وتسلط الأضواء على الحاجة إلى استثمارات أكبر في العلوم والأبحاث وتكييف المناهج التعليمية،

34. تعتبر أنه يجب تطوير تكنولوجيا المعلومات والشبكات الإجتماعية بشكل إضافي على أنها أدوات فعالة تسمح بتعزيز الوعي على الصعيد العالمي،

35. تعتبر أن بيئة سياسية سليمة، بما في ذلك الإستقرار والإستدامة والسلام المبني على حقوق الإنسان وسيادة القانون والديموقراطية في المنطقة، هي ضرورية من أجل تحقيق أهدافنا، وتناشد الإتحاد الأوروبي لاستخدام كل ما في وسعه لهذا الغرض نيابة عن الإتحاد.

## حول إدارة النفايات في المناطق الساحلية على البحر الأبيض المتوسط

*إن لجنة الطاقة والبيئة والمياه التابعة للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط*

36. تدعو إلى تخفيض التلوث الناجم عن مصادر برية وإزالته من البيئة البحرية وفق برنامج العمل الإستراتيجي من أجل تخفيض تلوث المتوسط الناجم عن مصادر برية واعتمدت خطط عمل وطنية في إطار إتفاقية برشلونة.

37. تعتبر أنه على الإصلاحات المؤسساتية والإدارية في قطاع النفايات في كل من البلدان المنتمية إلى الشراكة الأوروبية ومتوسطة أن تركز إلى المبادئ التالية:

- احترام التراتبية في النفايات (المنع؛ الإعداد لإعادة الإستخدام؛ إعادة التدوير؛ طرق استعادة أخرى؛ التخلص)،
- مبادئ إدارة النفايات: الملوث يدفع؛ مسؤولية المنتج؛ الجوار،
- احترام المبادئ العامة الأخرى لحماية البيئة (التنمية المستدامة؛ المبدأ الإحترازي؛ الحفاظ على الموجودات الطبيعية؛ التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية؛ مبدأ الإستبدال و/أو التعويض؛ إزالة ومعالجة الضرر البيئي عند المصدر؛ مبدأ النهج المتكامل؛ التعاون؛ الوصول إلى المعلومات ومشاركة الجمهور؛ مبدأ الترويج؛ الحق في الوصول إلى العدالة).

38. تعتبر أن نظام إدارة النفايات يستلزم وجود تشريعات جيدة قابلة للتطبيق مع مرافق ملائمة للإدارة المستدامة للنفايات وإعادة تأهيل مرامي النفايات و"مكباتها".

39. تعتبر أن حركة نقل النفايات عبر الحدود يجب أن تخضع لرقابة صارمة وأن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود يجب أن يحترم إتفاقية بازل.

40. تدعو كافة البلدان في الشراكة الأوروبية ومتوسطة إلى الإضطلاع بالجهود التالية:

- تعزيز الأبحاث التطويرية المتصلة بإدارة النفايات
- إطلاق حملات التوعية والتواصل التي تستهدف المنتجين والجمهور العام حيال إدارة النفايات، لا سيما منع النفايات
- تشجيع مشاركة الجمهور وتعزيزها في مبادرات إدارة النفايات أنشطتها
- تشجيع الإستثمارات في تكنولوجيات "غير مؤذية للبيئة" ومتصلة بإدارة النفايات وفق تراتبية النفايات
- تطوير البنية التحتية لنظام متكامل لإدارة النفايات
- تنظيم نظم فصل النفايات وجمعها
- عدم تشجيع حركة نقل النفايات عبر الحدود
- تقليل المرامي المخصصة للنفايات القابلة للإنحلال الطبيعي
- مراقبة صارمة لإدارة النفايات الخطرة